٦

وظيفة الإسناد النحوي في مباحث البلاغة عند الخطيب القزويني (دراسة في البنية النحوية التركيبية)

The function of grammatical attribution in the rhetoric studies of al-Khatib al-Qazwini (Study in Syntactic Syntax)

أ.م.د.علي سعد لطيف

Assist Prof. Dr. Ali Saad Lateef

كلية الإمام الأعظم/ الجامعة

Imam Al-Adam University- College

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

الملخص

إنَّ بحثنا هذا لا يسعى إلى الوقوف على المسائل النحوية المجردة التي تطرق إليها القزويني؛ بل يسعى إلى عن رؤية القزويني لمباحث البلاغة من جانب تعالقها مع معطيات النحو، مرتكزاً في ذلك إلى العنصر الأبرز في إنشاء الكلام، وهو عنصر الإسناد، فهذا العنصر هو عماد وظيفة النحو، ولا نعني هنا بمفهوم النحو المسائل المتعلقة بعلامات الإعراب؛ بل النحو الذي يتعلق بجوانب تأدية المعنى متمثِّلاً بـ(الجملة)، ومن هنا يكون المنطلق هو جانب الاستعمال، وما يؤدي بالمتكلم إلى اكتساب المهارة اللغوية.

الكلمات المفتاحية: النحو الوظيفي، التراكيب اللغوية، البلاغة.

Abstract

Our research does not seek to stand on the abstract grammatical issues that Al-Qazwini touched upon; Rather, he seeks to view al-Qazwini's discussion of rhetoric from the aspect of its relationship with the data of grammar, based in that on the most prominent element in the construction of speech, which is the element of attribution. This element is the mainstay of the function of grammar. Rather, the grammar that relates to the aspects of performing the meaning represented by (the sentence), and from here the premise is the aspect of use, and what leads the speaker to acquire linguistic skill.

Keywords: functional grammar, linguistic structures, rhetoric.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإنَّ غاية هذا البحث تسليط الضوء على ركن أساس من أركان الدراسات النحوية والبلاغية هو جانب الإسناد، فعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلَّا أنها لم تدرسه من الزاوية التي من شأنها أنْ توحِّد بين درسي النحو والبلاغة، فمعظم الدراسات النحوية نظرت إليه من زاوية كونه الإطار الذي تتشكل فيه الجمل، ولم تتعدَّ ذلك إلى إفرازات أكثر حيوية من النظر إليه بوصفه العنصر الأساس في تشكيل الكلام عموماً. أما الدراسات البلاغية فقد أدخلته في مباحثها بوصفه جزءاً لا كُلًّا، فغالباً ما تتم دراسته في إطار علم المعاني. أمَّا من يستقصِ مباحث البلاغة وإشارات البلاغيين فإنَّه قد يقع على ما يمكن أن يُخرج الإسناد بوصفه موضوعاً من موضوعات البلاغة إلى كونه هو الإطار العام الذي تتشكَّل فيه معظم موضوعاتها، بعيداً عن تحديدها بعلوم ثلاثة هي المعاني والبديع والبيان، وقد وجدنا في إشارات القزويني ما فتح أمامنا بعض الأفق لنطرق هذه المحاولة، وقد تركزت إشاراته في ضمِّه لمبحث الحقيقة والمجاز إلى علم المعاني، وكذلك في دراسته التشبيه، والتفريق بينه وبين الاستعارة، هذا فضلاً عن مباحث علم البيان المعتادة على وفق مرجعياتها النحوية، وقد توزع البحث على تمهيد ومبحثين، فتم في التمهيد الحديث عن النحو بوصفه الأساس الذي تقوم عليه مباحث البلاغة، وتمت الإشارة إلى المقصود من مفهوم النحو، فوجدت أنَّ النحو الوظيفي هو الأقرب إلى الفكرة التي نسعى إلى إبرازها، مركزين على العامل الأبرز الذي هو الإسناد. أما في المبحث الأول فقد تناول موضوع الإسناد عند القزويني من خلال تجلياته في أبواب علم المعاني، فكان هذا المبحث هو الأظهر نحوياً. أما المبحث الثاني فقد حاولت التقاط إشارات القزويني في مباحث علم البيان لتكوين تصوُّر عن تفكيره النحوي، من خلال ربط مبحث الحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة بعلاقات الإسناد. ثم أعقبت ذلك بخاتمة بينت فيها أبرز ما توصل إليه البحث، ثم عرضت قائمة بالمصادر التي استندت إليها في بحثي. ومن الله التوفيق والسداد.

التمهيد: الخطيب القزويني والدرس البلاغي

يعد الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد (٧٣٩هـ)[1]، نقطة انطلاق للرؤية التي أسهمت في تأسيس درس البلاغة، الذي استمر إلى العصر الحديث، فلقد كان له الفضل في إبقاء البلاغة نابضة بالحياة بعد أن كادت تودي وتندثر بسبب ظهور كتابي « المصباح وروض

(١) الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط٧، ١٩٨٦م، ج٦، ص: ١٩٢.

الأذهان لبدر الدين بن مالك، إذ حاول أن يجمع بين المناهج برؤية نقدية تمتاز بحس يقظ، وكان كتاباه (التلخيص والإيضاح) ثمرة لجهود السابقين في تأسيس رؤية بلاغية مخالفة في بعض الجوانب لرؤية السكاكي، غير أنَّ مفتاح السكاكي هو الذي فتح له المسار الأوسع؛ سواء في توجيه رؤية السكاكي أو غيره، وأنَّ كتابه المسمى بالإيضاح كان هو الأوفر مادة والأوفى رؤية، وقد تضمَّن رؤية واضحة لمباحث البلاغة التي تتأسس في مجملها على معطيات النحو كما سنرى لاحقاً، وقد وضع الإيضاح ليكون شرحاً للتلخيص، «مع كثير من النقد الذي يفصله أحياناً ويرمز إليه أحياناً بقوله: وفيه نظر»[1].

إنَّ بحثنا هذا لا يسعى إلى الوقوف على المسائل النحوية المجردة التي تطرق إليها القزويني؛ بل يسعى إلى عن رؤية القزويني لمباحث البلاغة من جانب تعالقها مع معطيات النحو، مرتكزاً في ذلك إلى العنصر الأبرز في إنشاء الكلام، وهو عنصر الإسناد، فهذا العنصر هو عماد وظيفة النحو، ولا نعني هنا بمفهوم النحو المسائل المتعلقة بعلامات الإعراب؛ بل النحو الذي يتعلق بجوانب تأدية المعنى متمثِّلاً بـ (الجملة)، ومن هنا يكون المنطلق هو جانب الاستعمال، وما يؤدي بالمتكلم إلى اكتساب المهارة اللغوية، وهذا هو التصور الذي يبتعد بالنحو عن جانبه الصوري إلى جوانب أكثر فاعلية؛ إذ لا يقتصر على النظر إلى الكلمات أو العبارات في الجملة بوصفها وظائف تركيبية فحسب، فهذه الوظائف لا تمثل إلا جزءاً من كل، تتفاعل مع وظائف أخرى تتعلق بالمقام والسياق، وتنفتح على وظائف دلالية وتداوية، «بحيث تترابط الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية بالأغراض التبليغية التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها» [2]، فهذه الرؤية تنظر إلى مفهوم النحو على أنه «الجهاز المركب من محصلة كل هذه الوظائف التركيبية، الدلالية التداولية، المتضافرة فيما بينها[3]، وقد لا نكون مغالين إنْ أشرنا إلى أنَّ النحو بهذا التصور الذي نستشفه في رؤية القزويني هو ما يطلق عليه: النحو الوظيفي، والذي « ينطلق من فرضية كبرى تتمثل في كون الخصائص التداولية تحدد الخصائص التركيبية والصرفية. «ويتميز النحو الوظيفي عن غيره من النماذج الوظيفية بكونه نموذجاً يتضمن مستوى قائم الذات مهمته الأساس التمثيل للخصائص التداولية التي تسهم في جعل عملية التواصل أمراً ممكناً»[4]، ومنطلقنا في هذا التقرير هو كيفية تعامل القزويني مع بعض مباحث البلاغة التي

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصعيدي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة طبعة نهاية القرن، ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م، ج١: ٥.

(٢) من البنية الجملية إلى البنية الكونية، والظيفة. المفعول. أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٧م، ص: ٥.

(٣) نحو نظرية ووظيفية للنحو العربي، يحيى بعيطيش، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٦م، ص: ٤١.

(٤) آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم. دراسة في ضوء المنهج الوظيفي. إعداد: نوري خذري، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٨ــ ٢٠٠٩م، ص: ١٦٤.

سعى إلى دراستها من رؤية نحوية، حتى وإنْ لم يصرِّح بذلك؛ لأنَّه يعدُّ معرفة ذلك تحصيل حاصل بالنسبة لمن يفهم معطيات حقيقة النحو، فالمنطلق الأساس الذي يمكن أن يستند إليه دارسه هو تركيزه على قضية الإسناد، ومعلوم أنَّ الجملة هي نتاج الإسناد، وهي مجموعة المفردات التي تجمعت لإفادة غرض ما، « ومن هنا يحكم على الجملة بأنها ذلك الكيان الخاضع لنظام الارتباط بطريق الإسناد، الذي هو بؤرة الجملة ونواتها [١]. وقبل أن نقف على مصاديق هذا التقرير نحاول فيما يأتي أن نتبيَّن معنى الإسناد.

الإسناد:

الإسناد في اللغة يعني: انضمام الشيء إلى الشيء، ومنه السناد أي الناقة القوية[٢]، فكأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي، والإسناد هو إضافة الشيء إلى الشيء[٣]، ولم يخرج معنى الإسناد في مجمل دلالته عن معنى الضم والإضافة [٤]، والإسناد مصدر أسند، وهو من إسناد الظهر إلى الحائط، يعني الاتكاء على الحائط، وسند الشيء جعل له عماداً يعتمد عليه. سند الشخص: أعانه قواه، وأيده، وفي علم الحديث هو: نسبة الحديث إلى رواته، أو رفع الحديث إلى قائله. أما في اصطلاح النحو، فالإسناد يعني: ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد معنى تاماً كإسناد الخبر إلى المبتدأ والفعل إلى الفاعل، وهو إثبات العلاقة بين كلمتين على وجه يفيد معنى تاماً، على وجه يحسن السكوت عليه [٥].والمسند إليه المحكوم عليه، وكلُّ ما ورد عن مفهوم الإسناد يشير إلى عملية إنتاج الكلام [٦]؛ إذ لا يتمكن المتكلم من إنشاء جمل مفيدة ما لم تكن متلبسة بإسناد مفرداتها بعضاً إلى بعض، فهو وضع للصيغ في شكل معين، وليس هو ورودها كيفما اتفق، ولا هو مجرد تراصٍّ للألفاظ [٧]، من دون الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين تلك المفردات التي ترصف، فهو العلاقة التي لولاها لبقيت الوحدات اللغوية داخل الجملة لبنات غير ملتحمة لا تنهض بالتعبير الذي تساق

(١) ينظر: آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم، ص: ١٦٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج٣، ص: ١٠٥.

(٣) معجم التعريفات، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، ٨١٦هـ ـ ١٤١٣م، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتزيع والتصدير، القاهرة، دت، ص: ٢٢.

(٤) كتاب العين، لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ١٧٥هـ. تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، منشورات مؤسسة الأعلمي، لبنان، ج٧، ص: ٢٢٨. وتهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ٢٨٢ـ ٣٧٠هـ، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج١٢، ص: ٢٦٤.

(٥) معجم التعريفات، ص: ٢٠

(٦) ينظر: إسناد الفعل، رسمية حمد المياح، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٦٥م، ص: ١ـ ٦.

(٧) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ١٩٧٩م، ج٢، ص: ١٠.

من أجله. والجملة هي: الصورة اللفظية الصغرى للكلام[١]. وقيل: هي المركب المتضمن علاقة إسنادية واحدة أو أكثر مشرطاً فيه الإفادة المعنوية[٢]. ويتكون الإسناد من طرفين هما: المسند إليه والمسند، وهما المبتدأ والخبر، وما أصله كذلك، والفعل والفاعل أو نائبه. ويتبع الفعل اسم الفعل، فلابد إذن في الإسناد من أطراف لا يغني أحدها عن سائرها، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه يعني الخبر وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله. فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء [٣].

إنَّ ما ينبغي التطرق إليه في موضوع الإسناد هو أنَّ هذا المصطلح وإنْ كان يتعلق بالأركان الأربعة المذكورة إلَّا أنَّه لا يمكن بحال من الأحوال أنْ يهمل أجزاء الكلام الأخرى في إنتاج الكلام، فحتى وإنْ كان لكلِّ جملة ركنان أساسيان إلَّا أنَّها لا تثمر كلاماً ما لم يلتبس هذان الركنان بأنواع أخرى من المفردات كالحروف وغيرها، « فكثيراً ما نرى جملاً محتوية على مسند إليه ومسند، ومع ذلك فهي قاصرة عن الإبلاغ الذي يبلغ به المتكلم كنه مراده « [٤]، على الرغم من تقرير النحاة من أنَّ عناصر الإسناد من مجمل الكلم العربي لا تتحقق إلا في الاسم والفعل ولا يدخل فيها الحرف (الأداة) أي يمكن أن يكون الاسم مسنداً ومسنداً إليه، أما الفعل فهو مسند دائماً. وأما الحرف فلا نصيب له في عناصر الإسناد[٥]. فهذا التصوُّر يقتصر على الوظيفة الصورية للنحو، ولا يتعدى بناء الجملة الواحدة إلى مجال إنتاج المعنى الذي يسعى البلاغيون إلى الكشف عن حيثياته، وإذا كان شراح التلخيص متفقين على أن الإسناد الخبري هو أبرز أبواب علم المعاني[٦] فإنَّ ذلك لا يعني أنَّهم يقصرون مفهوم الإسناد عموماً على أبواب هذا العلم دون علوم البلاغة الأخرى.

تقسيم الإسناد من وجهات نظر مختلفة:

يرى النحاة أنَّ الإسناد يكون على قسمين: إسناد أصلي وآخر غير أصلي. فأما الأصلي فإنه يتحقق من

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه. د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٦٤م، ص: ٣١.

(٢) الجمل التي لامحل لها من الإعراب في القرآن الكريم، دراسة نحوية، طلال يحيى ابراهيم، كلية الآداب، جامعة الموصل ١٩٩٦، ص: ١٣

(٣) الكتاب، كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ج١، ص: ٢٣.

(٤) المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس علي، دار لالمدار الاسلامي، ط٢، ٢٠٠٧م، ص: ٣٠٤.

(٥) ينظر الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ناشرون وموزعون، الاردن، ط٢، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م، ص ١١.

(٦) ينظر: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صابر الحباشة دار صفحات للدراسات والنشر، الاصدار الأول، سوريا، دمشق ٢٠١١م، ص: ٦٠.

إسناد الخبر إلى المبتدأ في الجملة الاسمية، وإسناد الفعل إلى الفاعل في الجملة الفعلية، وغير الأصلي فهو ما يتحقق من عمل المشتقات ضمن الجملة الأصلية حينما لا يكون المشتق ركناً أساسياً في الجملة كما في قوله تعالى: ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله... فالكلمات الظالم. خشعاً. خاشعة هي مشتقات وليست هي عمدة الجملة فقد عملت ورفعت أهلها وأبصارهم.... وهذا هو الإسناد غير الأصلي، وقد أطلق بعض الباحثين المحدثين مصطلح الإسناد التام والآخر الإسناد الناقص[1].

وثمَّة تقسيم آخر للإسناد هو: الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي، فمتى ما أسند الفعل للفاعل النحوي وكان مدلول ذلك الفاعل هو الفاعل الحقيقي فإن الإسناد يكون حقيقياً، وإلا كان الإسناد مجازياً[2].

وهناك الإسناد المعنوي والإسناد اللفظي، فالمعنوي الذي هو الأصل في الإسناد يتحقق حين تنسب للكلمة ما لمعناها [3]. أي إنَّ المقصود من اللفظ معناه الحقيقي. أما اللفظي فيتحقق حين ينسب الحكم إلا اللفظ.

وعلى كلٍّ فكل ما تقدم يشير إلى أنَّ الإسناد لا يكون إلا بتلك الأركان المشار إليها، وما عداها فهو فضلات أو مكملات في الجملة، مع العلم بعدم إمكانية أداء المعنى من دون تلك التي تسمى فضلات، ولهذا ذهب بعض الباحثين إلى تسميتها بمقيدات الحدث، « وهذه المقيدات تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث «[4].

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ الصور المختلفة لتقسيمات الإسناد هي لاحقة له؛ لا سابقة عليه، وأنَّ تلك الصور تتعلق بالجملة، لا بالكلام، فربما كانت الجملة مكتملة من ناحية الإسناد؛ لكنها عملياً لا تؤدي معنىً مفيداً، وربما لهذا السبب استعمل سيبويه مصطلح الكلام في معانٍ متعددة منها الدلالة على الجملة إذ هو يشترط في الكلام: الإسناد مع الإفادة المعنوية التامة [5]، وفي ذلك مسوِّغٌ لأنْ يكون الإسناد مشتملاً على كلِّ أجزاء الكلام لا مقتصراً على ركني الجملة الأساسيين، وهذا ما لمسناه في رؤية القزويني للإسناد وأثر الإسناد في تأسيس الكلام عموماً، والكلام الذي يبلغ مرتبة البلاغة على وجه الخصوص؛ منبهين في ذلك إلى الرؤية القائلة بأنَّ العامل الأول والأخير في إنتاج معاني الكلام من خلال الإسناد هو المتكلم نفسه، وليس ثمة عامل غير المتكلم يحقق الإنجاز اللغوي على وفق ضبط مخصوص «ضمن مكونات بنائية تفرض علامة الإعراب التي تناسبها[6]. وقد بيَّنا فيما

(١) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص: ٢٠ ـ ٢١.
(٢) إسناد الفعل، رسمية، من ٤ ــ ٥.
(٣) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص: ٢٦.
(٤) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص: ٦١
(٥) الكتاب، ج٢، ص: ٨٨.
(٦) قضايا الإسناد في الجملة العربية، إعداد: علي كنعان بشير، كلية الآداب جامعة الموصل، ١٤٢٧ــ٢٠٠٦م، ص: ١٦.

تقدم أنَّ القزويني حاول أنْ يبحث الإسناد من خلال إضمار فكرة قصد المتكلم، وعلاقة ذلك بالسياق والمقام، من خلال دراسة الجانب المتعلق بالمعنى الوظيفي للجملة العربية، والقدرة الفردية للمتكلم، وهذه الملامح تشير إلى أنَّ الفكرة النحوية التي ينطوي عليها تتعدى حدود العلامة الإعرابية إلى الانفتاح على مباحث أكثر حيوية حاول أن يطرقها الدرس اللساني الحديث بعد القزويني بقرون طويلة، وعلى أساس هذه العمليات العقلية التي استند القزويني إليها في حديثه عن الإسناد صارت دراسة مستويات اللغة ودراسة عملية الكلام بين الفرد والمجتمع من قبل اللغويين وأصبح التمييز بين مصطلحات اللغة كما فعل دي سوسير الذي ميز بين مصطلحات: اللغة والكلام [1]

المبحث الأول: وظيفة الإسناد في علم المعاني

من المعلوم أنَّ للنحاة جهوداً ضخمة في دراسة الكلام وتحليله، فقد وقفوا عند الجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير أو ذكر أو حذف، ومن هنا تشكلت العلاقة بين الدرس النحوي والدرس البلاغي، وتداخلت مباحث الدرسين فيما يتعلق بإنتاج الكلام المفيد [2]، فالبحث البلاغي ينظر في جودة الأساليب، ولا يكون ذلك إلا من خلال النظر إلى التركيب النحوي، وأنَّ التركيب النحوي هو نتاج الإسناد، ولذلك أولى البلاغيون قضية الإسناد اهتماماً كبيراً؛ غير أنَّ معظم كتب البلاغة تناولت هذه القضية في أبواب ما يعرف بعلم المعاني، وذلك بعد صدور كتاب مفتاح العلوم الذي قسم البلاغة إلى قسمين هما: علم المعاني وعلم البيان، وألحق قسماً ثالثاً بهما أسماه علم البديع، وقد أدّى هذا الإجراء إلى أنْ يتوقف النظر في مسائل النحو عند علم المعاني، وكأنَّ العلمين الآخرين غير معنيين بالنحو؛ لكنَّ لو تأمَّلنا المسألة بدقة لوجدنا أنَّ هذا الإجراء هو إجراء شكلي، وليس جوهرياً؛ إذ لو رجعنا إلى ما قبل مرحلة المفتاح وتحديداً إلى مباحث كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الذي ظهرت فيه نظرية النظم لوجدنا أنَّ النظرية في جوهرها لا تتعلق بباب من أبواب البلاغة دون الأبواب الأخرى؛ بل تشتمل على كل المباحث المتعلقة بإنتاج الكلام؛ بلحاظ أنَّ كلَّ كلام هو نتاج الإسناد، وقد تركزت غاية الشيخ عبد القاهر في إبراز هذه الفكرة، فمما قاله في ذلك: « وهل يقع في وهم، وإن جهد، تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم »[3]

وما ينبغي أنْ يشار إليه هنا هو أنَّ أبا يعقوب السكاكي لم يختلف في طرحه لجوهر هذه القضية إلا في المنهج والترتيب، وذلك لأنَّ السكاكي أراد أنْ يضع

(١) ينظر: المنهج البلاغي عند الجرجاني والقزويني، دراسة مقارنة في كتابيهما الأسرار والتلخيص، حيدر حسين عبيد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٢م، ص: ٨٧.

(٢) الجهود البلاغية للتفتازاني، ثناء عياش، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٦، ص: ٢٣٥.

(٣) دلائل الاعجاز، ص: ٤٤.

حدوداً علمية لدرس البلاغة، وليس للمنجز البلاغي، ومن هنا انطلق القزويني في شرح تلك الحدود، وكان في باله عائدية الكلام عموماً إلى مسألة جوهرية هي الإسناد؛ لكنَّ التزامه بشرح المفتاح اقتضى أنْ يسير في منهجه على وفق ترتيب الكتاب المشروح. عدا ذلك فإنَّ الدارس لكتابيه يمكن أنْ يلمح التفكير النحوي الذي ينطوي عليه، وإن لم يصرح. أما العلاقة بالنظم فمبعثها كلامه عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ لأنّ النظم هو تآخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام، فالجوهر إذن واحد، وأنَّ عماد هذا الجوهر هو النظام النحوي. وبناء على ذلك عمدنا في بحثنا هذا إلى محاولة الكشف عن الفكرة النحوية لدى القزويني ليس من خلال النظر في المسائل النحوية المجردة، فحسب؛ بل من خلال بحثه المسائل البلاغية بلحاظ عائديتها إلى الإسناد، ومن هنا سيكون هذا المبحث خاصاً بمسائل علم المعاني كونها هي الأظهر شكلاً، وكما يأتي:

الإسناد:

أن أول ما يتبادر إلى الذهن في إجراءات القزويني في مباحث أبواب البلاغة هو أنه لم يعمد إلى حد الإسناد أو تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً كما فعل السكاكي، وإنما عمد إلى بحث تجلياته، ولعل هذا السلوك هو من أبرز مصاديق ما كان ينطوي عليه من فكرة عن الإسناد؛ إذ لو عده موضوعاً جزئياً لعرَّفه كسائر الموضوعات، وإنما هو يعده الأساس الذي تتجلى صور البلاغة بوساطته، ولذلك تحدث عن الإسناد الخبري. أي عن نوع من أنواع الإسناد. ثم ذهب إلى الحديث عن الحقيقة العقلية والمجاز العقلي بوصفها مظهرين من مظاهر الإسناد فقال: « الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي. أما الحقيقة فهي إسناد الفعل، أو معناه إلى ما هو عند المتكلم في الظاهر... وأما المجاز فهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له، غير ما هو له بتأول »[1]، وسنعود لهذا التقسيم لاحقاً للوقوف على المغزى الحقيقي منه. أما هنا فنحاول أنْ نساير القزويني في عرض تجليات الإسناد في علم المعاني، فقد تناول القزويني مسألة الإسناد الخبري، وتحدث عن أنواع الخبر، وعن القدر الذي يراعيه المخبر في إفادة المخاطب، ورأى أنه ينبغي عليه أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فلو كان المخاطب خال الذهن من الحكم (الاعتقاد) ولم يكن في ذلك الذهن تردد في استعمال الخبر لم يكن المتكلم عندئذٍ في حاجة لتأكيد الحكم أو الخبر، فحاجة المخاطب إلى نوع الخبر تقتضي من المتكلم أنْ يعمد إلى نوع من الإسناد على وفق تلك الحاجة، فثمة مخاطب خالي الذهن، فذلك يقتضي إسناداً خبرياً خالياً من المؤكدات، وثمة مخاطب متردد في قبول الخبر يقتضي من المتكلم أنْ يستعمل مؤكداً واحداً، وثمة مخاطب ينكر ذلك الخبر فيكون به حاجة إلى أكثر من مؤكد[2]. فمن يتأمل إشارات

(١) الإيضاح،في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتزيع، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٣م، ص: ٣٢.

(٢) ينظر: الإيضاح، ص: ٢٨ـ ٢٩.

القزويني في هذا الصدد، وإنْ كانت مقتضبة فسيجد عمق الفكرة النحوية التي ينطوي عليها، والتي تبتعد عن الحدود الشكلية إلى منطقة أكثر التصاقاً بالنظر في فائدة الكلام، وهذا الملمح ربما ينفتح على أبعاد لسانية يهتم بها الدرس اللساني الحديث، فمن ذلك إشارته إلى: التمكن من ذهن المخاطب، وهذا بعدٌ تداولي للكلام يتعلق بقصد المتكلم وعملية التأثير في المخاطب، وكذلك فقد أشار إلى مراعاة الحالة النفسية للمخاطب عند استعمال التراكيب والخبر[1]. وقد بحث القزويني مسائل المسند إليه على النحو الآتي:

ـ تحدث عن حذفه، وعن ذكره[2].

ـ تعريفه، فذكر أسباب تعريفه وأعقبه بذكر التنكير وأسبابه[3]

ـ وصف المسند إليه، وذكر أسباباً كثيرة لوصف المسند إليه[4].

ـ توكيد المسند إليه، فذكر أنَّ من أسباب توكيد المسند إليه: التقرير، وقد مثل له: قمتَ أنتَ، وأنتَ قمتَ. ومن الأسباب: دفع توهم المجاز[5]، نحو: جاء زيد نفسه، فإنه يدفع التوهم بأن الذي جاء هو غلامه.

ولعلَّ ذكر المجاز يؤكد ما أشرنا إليه من أنَّ قوام كلِّ تركيب، سواء أكان حقيقة أم مجازاً هو الإسناد، أو بعبارة أوضح: الإسناد هو الذي يبين طبيعة التركيب من حيث كونه حقيقياً أم مجازياً اعتماداً على القرائن المرافقة كما سنبين ذلك لاحقاً.

ـ وصف المسند إليه: من الأسباب التي ذكرها القزويني لوصف المسند إليه: نفي السهو أو عدم الشمول نحو: أخذت المال كله، فإنه ينفي أن يكون بعضه[6].

ـ بيان المسند إليه: ذكر القزويني أنَّه يؤتى بالعطف على المسند إليه لقصد إيضاحه باسم مختص به نحو: صديقك خالد جاءني، وقد جعل السكاكي منه قوله تعالى: (لا تتخذوا إلهين اثنين)[7]، غير أن ابن الحاجب يرى بأن اثنين صفة [8]، أما المثال المتقدم فإن خالداً يمكن أن يكون بدلاً لا عطف بيان.

ـ الإبدال من المسند إليه: وقد جعله القزويني لزيادة التقرير والإيضاح، فقسم البدل إلى أقسام هي: بدل كل من كل، وبعض من كل، وبدل اشتمال، وقد اعترض بعض شرَّاح التلخيص على ما مثل به القزويني بـ سلب عمرو ثوبه، بأنه غير منطبق على

(١) المنهج البلاغي عند الجرجاني والقزويني، ص: ٨٧.
(٢) الإيضاح، ٤٢ص: ٤٣.
(٣) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، تأليف الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن محمد، المتوفى ٧٣٩هـ. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العربية لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ٤٥ـ٤٦، و: الإيضاح: ٥٦.
(٤) ينظر: الإيضاح: ٥٨.
(٥) ينظر: الإيضاح: ٦١.
(٦) ينظر: الإيضاح، ص: ٥٨.
(٧) النحل: ٥١.
(٨) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تأليف: الشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٧٣هـ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العربية لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ج١: ٣٢٤.

موضوعه؛ لأن الفعل (سلب) متعد إلى مفعولين؛ فتقول: سلبت زيداً ثوبه، ومما يؤيد ذلك أبو البقاء [١]، والجوهري [٢]؛ فإن كان هذا الفعل متعدياً لمفعولين فينبغي عند بنائه للمجهول نصب « ثوبه « فإن رفعته على أنه بدل اشتمال احتجت إلى تقدير مفعول ثان ويصير المعنى: سلب ثوب زيد بياضه مثلاً، وعليه لا يصح ذلك؛ لأن بدون التقدير يكون المعنى: سلب ثوب زيد؛ إلا إذا ثبت أن الفعل سلب متعد لمفعول واحد، والأحسن أن نمثل بـ: أعجبني زيد علمه [٣]، ومن الجدير بالإشارة أنَّ الذي تمثل به القزويني سبقه إليه ابن الشجري[٤]، والسكاكي[٥]، وبدر الدين بن مالك[٦].

ــ عطف المسند إليه: أهم ما يلحظ إشارته إلى حرف العطف (حتى) فقد عده في بيت أبي نواس:

وكنت فتى من جند إبليس فارتمى
بي الحال حتى صار إبليس من جندي

ليس عاطفة، والسبكي يرى بأنه أراد بذلك أن يمثل لدلالة حتى على التدريج وأنه لم يخف عليه ذلك « ولهذا قال: كما ينبئ عنه قوله؛ ولم يقل: ومنه قوله «[٧]، ونستشف من هذا على أنَّه كان ينظر إلى جانب الاستعمال أكثر من نظرته إلى الدلالة المجردة للحرف.

ــ فصل المسند إليه عن المسند بضمير: وقد تبين من ذلك صحة عبارة القزويني « وأما توسط الفصل بينه وبين المسند فلتخصيصه به «[٨] وقوله كذلك: « وأما فصله فلتخصيصه بالمسند»[٩]

ــ تقديم المسند إليه: تركز بحثه تقديم المسند إليه على الفائدة المتحصلة من التقديم، فقد رأى القزويني أنَّ السكاكي وافق عبد القاهر الجرجاني، فقال: ووافقه السكاكي[١٠]، وقال في التلخيص: «ووافقه السكاكي على ذلك؛ إلا أنه قال: التقديم يفيد

(١) ينظر: المخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، د. خليل ابراهيم حفال، دار احياء التراث العربي بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٦٩م، ج٣: ٤٧ـ ٤٨.

(٢) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنه ٣٩٨هـ. تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م، ص: ٥٥٠.

(٣) ينظر: عروس الأفراح، ج١، ص: ٣٢٩.

(٤) أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي (٤٥٠ـ ٥٤٢هـ) مطبعة المدني بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م: ٢٥

(٥) ينظر: مفتاح العلوم، تأليف: أبي يعقوب، يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ، د. عبد الحميد هنداوي منشورات محمد علي بيضون، دار المتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٠ـ ٢٠٠٠م ص: ٢٨٥.

(٦) ينظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع، تأليف: بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، دت، ص: ٢٤.

(٧) عروس الأفراح ج١: ٣٣١.

(٨) الإيضاح: ٦٢.

(٩) التلخيص: ٤٨.

(١٠) ينظر: الإيضاح، ص: ٦٢ـ ٦٣.

الاختصاص إن...»[1]، ونستشفُّ من القولين أنَّه لا يرى موافقة السكاكي هنا مطلقة ولذلك استدرك بقوله إلا أنه...، وقال أيضاً: «كل ما سبق هو من كلام السكاكي وقد تضمن كلامه مخالفة عبد القاهر فإن ظاهر كلام عبد القاهر فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال»[2]، وقال: « هذا كلامه ـ أي السكاكي ـ وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر»[3]، وبمطابقة عبارتي القزويني يتبين بأنه لم يجزم في الأولى بموافقة السكاكي لرؤية عبد القاهر موافقة مطلقة؛ وإنما وافق في بعض وخالف في بعض، ولعلَّ اختلاف غايات البحث بين عبد القاهر وبين المتأخرين هو الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر؛ لعناية عبد القاهر بلم جميع المباحث تحت مسمى النظم، وعناية الآخرين بالجزئيات، وتبين مما تقدم أن أهم محاور الخلاف في موضوع تقديم المسند إليه هو فيما إذا كان ضميراً وولي حرف النفي مع أن البحث شمل جميع أقسام المسند إليه. فإن السكاكي لا ينفي الاختصاص عن نحو زيد قائم؛ بل يبعده ويقول: الغالب عليه إرادة التقوية فقط، ونقل الطيبي عن السكاكي أن هذا لا يحتمل التخصيص أصلاً، وقد رد على القزويني «و قوله بالخبر الفعلي يدخل فيه الخبر الذي هو فعل مثل أنا قمت، أو صفة مثل (و ما أنت علينا بعزيز)[4] وإنما أدخلنا الصفة لأن الخبر إذا كان وصفاً صدق عليه أنه «فعلي» لأنه يعمل عمل الفعل فإن قلت قد قال المصنف فيما سبق أن ذلك مشروط يكون الخبر فعلياً، قلت: ذلك وهم بلا إشكال ويكفي في تغليظه أنه مثل هاهنا بقوله تعالى (وما أنت علينا بعزيز)»[5]

ونقل القزويني بأن السكاكي قال: ومما يفيد التخصيص ما يحكيه تعالى عن قوم شعيب (و ما أنت علينا بعزيز)[6]، أي العزيز علينا رهطك لا أنت، فرأى أنَّ السكاكي أراد التخصيص وأنَّ الأولى هو التقوية، فقال: وفيه نظر لأن قوله (ما أنت علينا بعزيز) من باب أنا عارف، لا من باب أنا عرفت: بمعنى أن اسم الفاعل غير الفعل لأنه تقدم: «و قد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي نحو ما أنا قلت بمعنى أن عزيز ليس فعلاً وإنما اسم فاعل، وهو لا يرى بأن قد غلط في قوله؛ لأنه صرح في باب القصر بأن: أنا عارف وأنا عرفت شيء واحد، ولذلك ينتفي الغلط عنده هنا' وقد ضعّف القزويني رأي السكاكي في ورأي الزمخشري في هذه المسألة[7].

ـــ في تقديم غير ومثل: قال القزويني في الإيضاح: «ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل إذا استعملت كناية من غير تعريض كما في قولنا: مثلك لا يبخل... وكذلك حكم غير إذا سلك به هذا المسلك فقيل: غيري يفعل ذاك... من غير إرادة

(١) التلخيص: ٥٠.
(٢) الإيضاح، ص: ٦٣.
(٣) الإيضاح، ص: ٦٩.
(٤) هود: ٩١.
(٥) عروس الأفراح، ج١: ٣٤٨.
(٦) هود: ٩١.
(٧) الإيضاح: ٧١.

التعريض بإنسان؛ وعليه قوله:غيري بأكثر هذا الناس ينخدع...»[1]، فذكر القزويني الكناية والتعريض، هنا يدلُّ على ترابط الفكرة النحوية التي قوامها الإسناد، فقد رأى القزويني أن كلمة (مثل) إذا استعملت كناية من غير تعريض ولم يقصد بها إفادة الحكم للمضاف إليه، وإنما يراد القياس؛ فالقصد أن من كان بهذه الصفة التي هو عليها يكون غير فاعل لهذا الفعل؛ واستند إلى قول المتنبي[2]:

ولم أقــل مـثـلـك أعـنـي به
ســـواك يـــافـــرداً بـــلا مُـشـبـهِ

وكذلك لفظة غير في قول المتنبي[3]:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدعُ
إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

«لم يرد أن يعرض بواحد يصفه بأنه ينخدع؛ بل أراد أنه ليس ممن ينخدع؛ واستعمال غير ومثل هكذا قال المصنف: أنه مركوز في الطباع، ويقدمان أبداً على الفعل إذا قصد هذا والسر في أن تقديمهما يفيد تقوي الحكم»[4].

إنَّ ما أردنا التنبيه إليه هو أنَّ القزويني، وممن شرح تلخيصه لم يغب عن بالهم دوران كل أبحاث البلاغة على فكرة الإسناد، فقد جاء هنا جاء ذكر الكناية والتعريض والتشبيه مع أن البحث هو من متعلقات علم المعاني، وأنَّ هذه المباحث صُنِّفت في علم البيان. والأمر الآخر هو أنَّ هؤلاء البلاغيين كانوا يقرنون الإسناد التركيبي بمقتضيات المقام والسياق العام، فالمثالان أعلاه لا تتبين إرادة المدح فيهما إن لم تُراعَ معرفة السياق العام للقول؛ لأنه قد يكون في مدح المخاطب ذم تعريض بغيره، فمثلاً: فكيف يفهم من قولنا: مثلك لا يبخل: بمعنى أن الذي عليه صفاتك لا يمكن أن يبخل بأنه هو المقصود الوحيد إن لم نحقق في قرينة السياق والمقام الذي قيل فيه ذلك، ولو عكسنا القول فقلنا: مثلك لا يُكرِم، فهل يفهم منه غير أنه بخيل في مقام ومناسبة ما، أو قلنا: مثلك لا يبخل لمن هو بخيل. فهل يفهم غير التهكم أن يكون ذماً معرض المدح؟ ومن هنا يكون ما تقرر من عدم إرادة التعريض لا يستقيم دائماً؛ لأنه يمكن أن يكون ذماً أو تعريضاً؛ لكن فهم ذلك يتوقف على السياق، وأن هذا التعبيرات قد تتغير بحسب مقتضيات المقام، ويتوقف ذلك على مستوى فهم متلقي القول، فمعرفة المناسبة كأنها الإضاءة التي تدلنا على فهم أعمق من الفهم الظاهر، ولولا ذلك لما فهمنا أنَّ تقديم هذه الألفاظ يراد منه المثل، ولذلك جُعل التقديم شرطاً للوصول إلى المعنى الذي ذكر.

ــ تقديم المسند إليه لإفادة العموم: مثل له

(١) الإيضاح: ٧٢.
(٢) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة أبي البقاء عبد الله العكبري البغدادي، ضبط نصوصه وأعد فهارسه: د. عمر فاروق الطباع، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ص: ٢٠٦
(٣) كتاب العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب للعالم العلامة اللغوي الشاعر المشهور الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني. مطبعة القديس بيروت ١٨٨٣م، ص: ٣١٩.
(٤) عروس الأفراح، ج١: ٣٥٤.

القزويني بـ: كل إنسان لم يقم، بأنه يفيد نفي الحكم عن كل واحد من الناس، بخلاف: لم يقم كل إنسان، نفي الحكم عن جملة الأفراد[1].

أوضح عبد القاهر الجرجاني أنَّ ما قاله أبو النجم [2]:

قد أصبحت أم الخيار تدعي

علي ذنباً كله لم أصنعِ

قال: توهم الجميع أن الشاعر غلط في رفع «كلٌّ».. « وإذا تأملت وجدت أنه لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك، فالنصب يمنعه ما يريد، وذلك أنه أراد أنها تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كلاً والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه»[3] ورفع «كل» يجعلها مبتدأ ونصبها مفعولاً؛ بمعنى أن الرفع يجعلها مسنداً إليه مقدماً، وقد بين قيمة ذلك، وبحث عبد القاهر لا يختلف عما جاء عند سيبويه في بحثه هذا الموضوع فالنصب عنده ضعيف «وهو بمنزلة غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء؛ وكأنه قال: كلُّه غير مصنوع»[4]؛ معنى هذا أن الرفع يقطع بأنه لم يصنعه البتة عند من شك بشيء آخر؛ وينبغي التنبيه على عبارة سيبويه بأنه خلاف ذلك يكون بمنزلة غير الشعر، فإن هذه العبارة تشير إلى لغة الشعر هي التي تضبط المعاني التي يقصدها القائل. وقد استند القزويني إلى هذه الرؤية في بحثه بيت المتنبي[5]: ما كل ما يتمنى المرء يدركه. فعلى تقدير رواية رفع كل، إنَّ (كل) إن كانت في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي كانت لنفي الشمول لا لنفي كل فرد، فليس المعنى أن لا يدل على أي شيء نهائياً، وإن النفي إن دخل على (كل) المقدمة أفاد أن نفيها جزئي، وإن دخلت على الفعل لا على كل كان المنفي كل فرد بمعنى أن نفيها كلي، ومما يثبت إفادة العموم قول النبي: صلى الله عليه وسلم عندما سأله ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ (كل ذلك لم يكن)[6]، أي لم يكن أي فرد من ذلك لا قصر ولا نسيان، وهنا يتبين أنه لو وقع (ما) على (كل) لكان المعنى غير ذلك مثل عبد القاهر بقول

(١) الإيضاح: ٧٣.

(٢) ينظر: الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن علي الباري الأهدل على متممة الآجرومية تأليف: محمد بن محمد بن علي الرعيني الشهير بالحطاب رحمها الله، ويليه: منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية، تأليف: العلامة عبد الله يحيى الشعبي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١١، ٢٠١٧م ج١: ٣٤٥.

(٣) كتاب دلائل الاعجاز، تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، المتوفى: ٤٧١ــ أو ٤٧٤هـ، قراءة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م، ص: ٢٧٨.

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تألف: د خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي، ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م: ٣٩٨.

(٥) ديوان المتنبي/ اليازجي: ٥٠٩.

(٦) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: تأليف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني المتوفى ٩٢٣هـ، ضبطه وصححه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان دط ت، ج٥: ١٤٠

المتنبي: ما كل ما يتمنى المرء يدركه كما تقدم[1].

ومن المباحث الأخرى التي بحثها القزويني، والتي هي من إفرازات الإسناد: إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فعلاقته بالإسناد كونه نتاجاً لتصرف القائل على وفق مقتضيات المقام والسياق، ومن صور ذلك:

وضع المضمر موضع المضهر أو بالعكس فيما يتعلق بالمسند إليه أو غيره، وقد أشار القزويني إلى أنَّ السكاكي يرى أنَّ هذا الباب غير مختص بالمسند إليه؛ بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً وهذا القسم يسمى بالالتفات[2]، فمن ذلك:

القلب: وهو نوعان: لفظي: مثل: قطع الثوب المسمار. ومعنوي: قلب بالمعنى قطع الثوب المسمار على سبيل المجاز. ومن ذلك ما يقلب فيه الطرفان كقولنا: الأسد كزيد، تقصد أن زيداً مشبه، والأسد مشبه به، وإنما أدخلت الكاف على المشبه ﴿ قلباً لفظياً إن صح هذا التركيب لهذا المعنى، وتارة تجعل الأسد مشبهاً في المعنى فيكون قلباً معنوياً. ومسوغات هذا النوع ماحكاه النحاة من جوازه في الكلام والشعر اتساعاً، مثل قوله تعالى: (ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة)[3]. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّ هذا الباب يمكن أن يحمل على المجاز العقلي فلا يكون من القلب في شيء، فمما ورد عن ابن سنان في هذا الصدد أنَّ المفاتح تنوء بالعصبة أي تميلها[4]، والضابط في ذلك هو علاقة الإسناد بالمقام والسياق، فقد أورد الفرَّاء «ما إن مفاتحه لتنيء العصبة أي تميلهم من ثقلها فإذا أدخلت الباء قلت: تنوء بهم »[5]، وعلى ذلك لا يكون فيه قلب؛ مجاز ما دام أنه أسند الفعل (تنوء) للمفاتح ﴿ أي تميلها، والحقيقة هي أن المفاتيح ليست هي المتصرفة؛ بل أن العصبة هي التي تميل بسبب المفاتيح، وقد نستشف ذلك من تلميحات القزويني؛ إذ ذكر أنَّ من عدَّه من القلب هو السكاكي، وقد رده غيره، والأمر منوط بقصد المتكلم في الإسناد

و الاختيار للمعروض عليه فإنه قد يقبل وقد يرد، فـ: عرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لأنها تقبله وقد ترده، وعرضها عليه مقلوباً لفظاً، وحاصله أن في الآية قلباً معنوياً لا شذوذ فيه، والذي في: عرضت الناقة: قلب لفظي وهو شاذ[6]، ومن ذلك أيضاً قول المتنبي[7]:

(١) الإيضاح: ٧٤ـ ٧٥.
(٢) التلخيص: ٥٣.
(٣) القصص: ٧٦.
(٤) سر الفصاحة للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦هـ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م، ص: ١١٦ وينظر كذلك: نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي، دراسة تحليلية في النقد والبلاغة، د. عمر إدريس عبد المطلب، الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص: ١٣٦.
(٥) معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، المتوفى سنة ٢٠٧هـ، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص: ٣١٠.
(٦) ينظر: عروس الأفراح، ج١: ٣٩١.
(٧) ديوان المتنبي/ اليازجي: ١١٩.

نحنُ قومٌ مِلْجنٍّ فِيْ زيِّ ناسِ

وقد عده ابن سنان: استعارة[1]، وعند ابن جني هو قلب[2]. و المعنى نحن قوم من الإنس في زي الجن. يكون البيت من القلب وهو رأي ابن جني فمردود؛ لأن الشاعر لم يرد الإخبار عن شكل الزيِّ وأنهم أناس يلبسون زي الجن؛ بل العكس تماماً.

ونخلص مما تقدَّم أنَّ بحث القزويني لصور المسند إليه كان الضابط فيها هو مقتضيات الاستعمال، على وفق قصد المتكلم، واقتران ذلك القصد بالمقام والسياق، مما يدفع بالبحث النحوي إلى أن يكون أكثر فاعلية وحيوية.

وقد تناول القزويني أيضاً حالات المسند، فمن ذلك:

ــ ترك المسند: والفرق بين الحذف والترك هو أن الأول يستدعي التفاتاً إلى المحذوف، والترك لا يستدعي أن يلتفت إليه؛ ففي الحذف تنبيه إلى المحذوف، والترك عدم التناول أصلاً[3]، وقد ورد عند القزويني ذكر لفظ الحذف كذلك [4]. وقد ذكر القزويني أسباباً لحذف المسند مع التمثيل لذلك، فمن ذلك قول الشاعر[5]: فإنِّيْ وقيَّارٌ بها لَغريبُ.

فقد حذف الشاعر خبر قيار؛ لأن غريب خبر (إني). ولم يهمل القزويني في بحث هذا الباب العامل الأبرز الذي يتبين بوساطته إفرازات الإسناد، وهذا العامل هو (القرينة)، فمن ذلك قول الشاعر:

ليُبك يزيد ضارعٌ

فبناء الفعل للمفعول يجعل السامع غير طامع في ذكر الفاعل، فإذا ورد فكأنما تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب، وخلاف ذلك لا تحصل هذه المزية [6]، فلو وقع الإسناد إلى الفاعل ضارع لكان (يزيد) مفعولاً فيكون فضلة، والعمدة أولى من الفضلة، وقد رأى السكاكي أن كونه فضلة يستلزم عدم الاعتناء بشأنه، وكونه مقدماً يقتضي الاعتناء، وتأخير الفاعل يقتضي عدم الاعتناء به، وكونه عمدة يوجب الاعتناء فيتناقض[7]. أما القزويني فيرى إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين. و ليس ثمة فرق كبير بين قول القزويني بأن البناء للمفعول غير مطمع بذكر الفاعل' وقوله:

(١) ينظر: سر الفصاحة: ١١٦

(٢) ينظر: الخصائص، صنعة: أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية القاهرة، دط.

(٣) ينظر: عروس الأفراح، ج١: ٣٩٨.

(٤) ينظر: الإيضاح: ٩٣.

(٥) الأصمعيات، إعداد: أبي سعيد عبد الملك بن قريب الاصمعي المتوفى ٢١٦هـ، شرح وتحقيق: مجيد طرا، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م ص:١٢٨، وفي: التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تصنيف محب الدين محمد بن يوسف التميمي الشافعي المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨هـ، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج٦: ٤٣، وكذلك في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تصنيف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج١: ١٨٢.

(٦) ينظر: الإيضاح: ٩٣.

(٧) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٣١.

بل ذكر النائب عن الفاعل يحصل اليأس من الفاعل فذكره بعد ذلك كالفرج[1]، فالاختلاف بين القولين هو اختلاف في التعبير؛ وليس في الجوهر.

ـ في كون المسند اسماً أو فعلاً:

قال القزويني «وأما كونه اسماً فلإفادة عدم التقييد والتجدد»[2]، فالاسم ثابت مطلقاً من غير اعتبار تجدده، وحدوثه، والفعل المضارع يتجدد. وذكر قول الشاعر:

لا يألف الدرهم المضروب صرَّتَنا

فالأول فيه دلالة على أن دأبه الانطلاق من غير نظر إلى زمن، وعند القزويني أن المعنى على انطلاق ثابت للدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجدده وحدوثه.

ـ في تقييد المسند إذا كان فعلاً بالشرط: من أهم مواضع كون المسند فعلاً هو تقييده بالشرط، فقد قال القزويني: « وأما تقييده بالشرط فلاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة مابين أدواته من التفصيل...ولكن لابد من النظر ههنا في: أن، وإذا «[3]، فالقزويني لم يجعل هذه حالة الفعل بل جعلها للمسند، وقد ذكر أنَّ هذه الأدوات للشرط في الاستقبال، لكنها يفترقان في أن الشرط في إن لا يكون مقطوعاً بوقوعه، وفي إذا مقطوع بوقوعه؛ ولهذا كان الحكم النادر موقعاً لـ (إن)، وغلب لفظ الماضي مع إذا لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ، ومن أسباب استعمال (إن) في مقام القطع: التجاهل، وعدم جزم المخاطب، وتنزيله منزلة الجاهل، والتوبيخ، وتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به [4]. ولو عدنا إلى السكاكي لوجدنا أنه يدرج (التعريض) ضمن معاني (إن) في الفعل الماضي، كقوله تعالى (ولئن أشركت ليحبطن عملك)[5].

ـ أحوال متعلقات الفعل

لابد من الإشارة إلى أن كثيراً من أحوال المسند إليه والمسند ليست مقتصرة عليهما؛ بل تشمل المتعلقات كذلك وقد صرح القزويني بقوله: «والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما «[6]، ومن هنا درس القزويني هذه الأحوال، وأهم ما تعرَّض إليه القزويني في هذا الباب، أنه تحدَّث عن لحذف الفاعل، على الرغم من أنَّ الفاعل مسند إليه، فكان ينبغي أن يذكر أحواله بباب المسند إليه، ثم أن الفاعل لا يمكن أن يترك؛ لأنه لا يحذف [7]، وهذه القضية تحتاج إلى وقفة أخرى لا يتسع المقام هنا لإيرادها، فنؤجلها إلى بحث آخر إنْ شاء الله.

ثم شرح أحوال المفعول فيما يتعلق بحذفه وأسباب هذا الحذف، من ذلك:

تقديم المفعول للاختصاص

قول القزويني إن قُدِّر العامل قبل قولك: زيداً،

(١) الإيضاح، ص: ٩٣.
(٢) الإيضاح: ٩٥.
(٣) الإيضاح: ٩٦.
(٤) الإيضاح ٩٧ ـ ٩٨.
(٥) الإيضاح: ٩٩.
(٦) الإيضاح: ١٠٦.
(٧) عروس الأفراح، ج٢: ٤٦٧.

فليس مما نحن فيه؛ لأن المفعول عندئذٍ غير مقدم ـ على اعتبار حذف الفعل قبله ـ ومن هنا فإنه يكون تأكيداً بإعادة الجملة، أما ما يخص هذا الموضوع هو أن يكون التقدير بعد المنصوب فيكون التقديم للتخصيص، على أن التأكيد حاصل سواء أكان في تقدير الفعل، أو في أن يكون المفعول مقدماً على فعله، وعليه فليس كل تقديم يفيد الاختصاص، ثم أن التقديم في بعض المواضع يكون في تقديم المعمولات بعضها على بعض لا تقديم المفعول، وأن الاختلاف وقع في كون التقديم للاختصاص أو للاهتمام، فمن ذلك:

تقديم بعض معمولات الفعل عليه

أسباب تقديم بعض معمولات الفعل عليه عند القزويني هي: أما لأن التقديم أصل، ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، والمفعول الأول على الثاني. وأما لأن ذكره أهم، والعناية به أتم، فيقدم المفعول على الفاعل ويقدم الفاعل على[1] المفعول، إذا كان الغرض منه وقوع الفعل ممن وقع منه، لا وقوعه على من وقع عليه، وأما لأن التأخير فيه إخلال ببيان المعنى كقوله تعالى: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه)[2]، فإنه لو أخر (من آل فرعون) عن يكتم إيمانه لتوهم أن «من» متعلقة بـ«يكتم» فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون [3]، وقد ردّ السبكي ذلك بما يأتي:

(١) ينظر: الإيضاح: ١١٥.
(٢) غافر: ٢٨.
(٣) ينظر: الإيضاح: ١١٥.

ـ إن الوصف بالجملة أصله التأخير عن الوصف بالجار والمجرور وعليه فهو ماشٍ على الأصل ولا حاجة لتعليله، ولا يكون التقديم إلا لشيء نقل عن محله إلى ما قبله، وهذا هو قياس الزمخشري[4]، وقد بحث عبد القاهر في هذا الموضوع[5].

ذكر القزويني أن السكاكي قسم التقديم للعناية على قسمين: أن يكون هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه. أو أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه في نفسه نصب عينك والتفات خاطرك، كقوله تعالى: (وجعلوا لله شركاء الجن)[6]. واعترض عليه بأنه (أي السكاكي) جعل تقديم لله على شركاء للعناية، « وليس كذلك؛ لأن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي، فيمتنع أن يكون تعلق جعلوا بـ الله منكراً من غير اعتبار تعلقه بـ شركاء...»[7]، وأنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني وهما ليسا منه. ورد عليه في حديثه عن قوله تعالى (فقال الملأ الذين كفروا من قومه)[8] بأن تعلق من قومه بـ الدنيا على

(٤) تفسير الكشاف عن حقايق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ٤٦٧ هـ - ٥٣٨ هـ اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ص ٩٥٥.
(٥) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٦.
(٦) الأنعام: ١٠٠.
(٧) الإيضاح: ١١٧.
(٨) المؤمنون: ٢٤.

تقدير تأخره غير معقول المعنى إلا على وجه بعيد [1].

من تجليات الإسناد

الاستفهام: وهو من الموضوعات المهمة التي تتجلى فيها مظاهر الإسناد، فمن ذلك وقوع همزة الاستفهام على الفعل أو على الاسم، وهو إن أردت التقرير بالجملة قلت: أفعلت ؟ وإن أردت التقرير بالمفعول قلت: أزيداً ضربتَ ؟ وإن أردت التقرير بالفاعل قلت: أأنت فعلت ؟ وفي صدد ذلك فنَّد القزويني ما ذهب إليه عبد القاهر والسكاكي في قوله تعالى (أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم) بأنهم لم يستفهموا هل وقع كسر؛ لأنهم يعلمون بأنه وقع كسر؛ لكنهم أرادوا أن يقر بكونه قد فعل ذلك؛ فإنهم سألوا عن الفاعل لاعن الفعل؛ ولذلك أشاروا بقولهم: أأنت؟ ولذلك قال: بل فعله كبيرهم، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت، أو لم أفعل وهذا هو مذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي؛ غير أن القزويني يرى بأن الهمزة يمكن أن تكون قد جاءت على أصلها في الاستفهام الحقيقي؛ لأنه ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين [2].وفي خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى الأغراض المجازية قال: « ثم أن هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل في معانٍ غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام »[3]، ويفهم من هذا بأن الأغراض المجازية التي يخرج إليها الاستفهام أنما تأخذ تسمياتها من خلال النظر إلى مناسبتها للمقام التي ترد فيه، وأنَّ وضعها الجديد يجعلها تفارق الاستفهام، ولا يكون ذلك إلا من خلال اقتران النظر إلى الإسناد بالمقام والسياق.

المبحث الثاني: العلاقات الإسنادية في مباحث الحقيقة والمجاز

ينبغي التنبيه ابتداء إلى أننا نسعى في هذا المبحث إلى نوعٍ من المزج بين مباحث النحو والبلاغة، ولا نزعم السبق في هذا المزج، فثمة الكثير من الباحثين الذين حاولوا ولوج هذه المنطقة المشتركة، ففي هذا الصدد أشار بعض الباحثين إلى « أنَّ التراكيب النحوية هي أولى بأن تكون مجالاً للدرس البلاغي فما يقرره علم النحو من البدائل المتاحة أمام المتكلم قدراً غير قليل من التراكيب الصحيحة وإن تكن متفاوتة الدرجة من حيث القبول ويبقى على دارس البلاغة أن يتناول تلك البدائل الصحيحة ويعرض لما يجده شائعاً منها لدى الأديب ويبين مبلغ اقترابه أو ابتعاده من النمط المألوف من الاستعمال العام» [4]؛ غير أنَّ بحثنا ينطلق من الأساس الذي تتأسس عليه جميع بحوث النحو والبلاغة، وهو الإسناد الذي لن ينشأ كلام من دونه.

(١) ينظر: الإيضاح: ١١٨.

(٢) ينظر: أسلوبية الحجاج التداولي البلاغي، تنظير وتطبيق على السور المكية: د: مثنى كاظم صادق، منشورات ضفاف، دار ومكتبة عدنان، شارع المتنبي، ط١، ١٤٣٦ـ ٢٠١٥م، ص: ٧٧ـ ٧٨.

(٣) الإيضاح: ١٣٣.

(٤) ينظر الأسلوب والنحو، دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ببعض الظواهر النحوية، محمد عبد الله جبر، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ص: ٧.

أولاً: الحقيقة والمجاز العقليان

لاشكَّ في أنَّ الدراسات البلاغية لم تخلُ في معظمها من التعرُّض إلى البحث في قضية الحقيقة والمجاز؛ غيرَ أنَّ من يتأمَّل هذه القضية يجد أنَّها لا تخرج على فكرة الإسناد؛ إذ ليس للفظة المجرَّدة أية صفة إنْ لم تسند إلى غيرها أو لم يسند غيرها لها، وبذلك يكون أساس الموضوع هو الإسناد، ولعلَّ السؤال الذي يبرز هنا هو عن مدى تركيز العلماء على ذكر الإسناد في بحث القضية ؟ والجواب: أنَّه ليس ثمة شكٌّ في أنَّ النظر إلى هذا الأساس متوافر في الحوارات والجدل؛ غير أنَّ بعض المواضع الحوارية تخلو منه بوصفه تحصيلاً حاصلاً مركوزاً في الذهن، فتجاوزوه إلى البحث في إفرازاته التي من صورها: التعبير الحقيقي والتعبير المجازي.

انطلق القزويني في بحث الحقيقة والمجاز من إجراء السكاكي، فكان اتجاه البحث ينحو نحو النظر في تعلُّقهما بالعقل أو اللغة، فالسكاكي ينظر من ناحية انتقال الدلالة بين الألفاظ لذلك جعلهما لغويين؛ فالحقيقة والمجاز تارة يقصد بهما الألفاظ، وفي ذلك تركيز على معناهما الاصطلاحي، ولهذا جعلهما في علم البيان. أما القزويني فكان ينظر إليهما بوصفهما من إفرازات الإسناد؛ إذ قام القزويني بتقسيم الإسناد إلى حقيقة عقلية ومجاز عقلي، وقد أشار إلى أنَّ سبب إدراج السكاكي لهما في مباحث البيان « لأن السكاكي كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز منبهاً على عدمهما »[1]؛ وننبه هنا إلى أنَّ الإشارة إلى (اللغة) تعني (اللفظ)؛ بمعنى أنَّ السكاكي كان ينظر إلى دلالة اللفظة، ومن هنا ربما كانت رؤية القزويني أكثر صواباً؛ لأنَّ اللفظة الواحدة لا تدلُّ على حقيقة ولا مجاز إلا بالنظر لتعالقها مع غيرها، ولهذا جعل القزويني الحقيقة أو المجاز في الإسناد نفسه «وهو عقلي فلذلك جعلهما حقيقة ومجاز عقليين» [2].

إنَّ الإيجاز المتقدم في التطرق لقضية الحقيقة والمجاز يتحصَّل منه ما يأتي:

ــ إن الاختلاف في كون الحقيقة والمجاز عقليين أو لغويين له علاقة بموضوع صدق الخبر وكذبه، وربما لمح القزويني نفسه إلى ذلك [3]، وذلك في الحكم على كون العبارة حقيقة أو مجازاً من خلال الحكم بصدقها أو كذبها وتمييز العقل لذلك الحكم.

ــ إنَّ التقرير بتعلق هذه القضية بالإسناد يدعمه ما أورده من أمثلة الإسناد، على نحو:

أ ـ إسناد الفعل إلى ماله عند المتكلم وفي الخارج كقول المؤمن: أنبت الله البقل.

ب ــ ما هو له عند المتكلم دون الخارج كقول الكافر: أنبت الربيع البقل.

ج ــ ما هو في الخارج فقط دون اعتقاد المتكلم كقول المعتزلي: الله تعالى خالق الأفعال كلها.

(١) ينظر: الإيضاح ٣٤

(٢) ينظر: الإيضاح، ص: ٣٤.

(٣) التلخيص: ٤.

د ـ إلى ما ليس له عند المتكلم ولا في الخارج؛ ولكن السامع يتوهم أنه عنده كذلك مثل قوله تعالى: (وأخرجت الأرض أثقالها)[1].

ويمكن أن نلاحظ كيف أن الأمثلة السابقة تبين علاقة موضوع الحقيقة والمجاز بموضوع الصدق والكذب، وبالتالي نفهم سبب جعل موضوع صدق الخبر وكذبه مدخلاً لبحث موضوعاته الأخرى من جهة، وعلاقة ذلك بالإسناد الحقيقي أو المجازي، وهذا هو الذي دعا القزويني إدراجها ضمن مباحث علم المعاني، فلاشك أن الإسناد هو الأساس الذي يقوم عليه الكلام، فلا كلام دون إسناد، فبه تتبين المعاني ومقاصد الكلام؛ ولذلك قامت عليه مباحث علم المعاني، وكان ينبغي أن تقوم عليه مباحث علم البيان أيضاً؛ لأنه لا يمكن الادعاء بقيام أية دلالة بيانية إلا باعتبار إفراز الإسناد لها، ولاشك أن هذا الأمر مفروغ منه في نظر البلاغيين؛ لكن الاختلاف ناجم عن النظر من زوايا أخرى تبعاً للمنطلقات المشار إليها سابقاً، الأمر الذي أدى إلى اختلاف المناهج في طرح تلك المسائل.

قرر القزويني أن ليس كل إسناد هو حقيقي أو مجازي، وقد أخرج القزويني إسناد الفعل أو ما في معناه إسناد غيرهما إلى شيء فإنه فليس حقيقة ولا مجازاً [2]، على أنَّ كلَّ ذلك يتوقف على النظر إلى الملابسات التي تنشأ من خلال الإسناد؛لأن الإسناد أما أن يراد به الحكم الدائر بين المسند والمسند إليه، أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول، أو غيره من متعلقات الفعل وأهم هذه الملابسات هي:

ـ الإسناد الحقيقي: وهو إسناد (الفعل) إلى فاعله الحقيقي مثل قام زيد، فقد أسند الفعل لفظاً ومعنى إلى فاعله الحقيقي.

ـ إسناد الفعل إلى المفعول: كقولنا: عيشة راضية، فقد جعلت العيشة فاعلاً وهي مفعول في المعنى، وقد يكون الاختلاف ناجماً عن دلالة هذه الصيغ ذاتها، فقد جاء في الغريبين أن معنى عيشة راضية: مرضية، ودافقاً بمعنى مدفوق، وذكر أن واصلاً بمعنى موصول، فكلها فاعل بمعنى: مفعول [3].

ـ إسناد الفعل إلى المصدر. مثل جدَّ الجدُّ. والفاعل الحقيقي هو صاحب الجد.

ـ إسناد الفعل إلى الزمان، كما يقال: نهاره صائم؛ بمعنى جعل أسم الزمان فاعلاً.

ـ إسناد الفعل إلى المكان كقول: نهر جار.

ويتبيَّنُ مما سبق أنَّ القزويني كان يرى عائدية

(١) الزلزلة ٢ وينظر: عروس الأفراح ج١: ٢٥٠.

(٢) ينظر: الإيضاح: ٣٤.

(٣) ينظر: الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين، د: ميثم محمد علي، المركز الوطني لعلوم القرآن والتراث الإقرائي ـ سلسلة الإصدارات العلمية، مطبعة النماء، ط١، ١٤٣٠ ـ ٢٠٠٩م ص: ٢٩٤. وينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: المديني، أبو موسى محمد بن أبي بكر، ت ٥٨١هـ، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي ط١، دار المدني، المدينة المنورة، ١٩٨٦م.، ج٣(باب الواو مع الصاد): ٢٤٢.

الحقيقة أو المجاز للإسناد، وأنَّ لاشيء خارج الإسناد، ولذلك أدرج هذا المبحث في علم المعاني، ولو أنَّه توسَّع أكثر لأدرج جميع مباحث البلاغة في علم المعاني انطلاقاً من علاقات الإسناد؛ لكنَّ لم يتسنَّ له ذلك بسبب سيره على وفق منهج التزم به بشرح كتاب مفتاح العلوم، فسار على هذا الترتيب؛ لكنَّ ما يؤاخذ عليه هو أنه لم يعمد إلى تطوير هذا الموضوع في مباحث أخرى، كان يستطيع أن يخرج بعض الموضوعات هذه القيود لينطلق بها إلى ما يمنحها إمكانية تحليل الكلام على وفق مقتضيات النظر إلى أساسها الذي هو الإسناد؛ غير أنَّ ذلك لا يقلل من شأن عمل القزويني، وإجراءاته في ضم هذا المبحث إلى علم المعاني، فهذا الإجراء لاشكَّ في أنه يأخذ بنظر الاعتبار مسائل أهمها: قصد المتكلم، والسياق، والمقام، وكلُّ هذه قرائن ترشد إلى طبيعة التعبير من ناحية كونه حقيقة أو مجازاً.

مما يفهم من كلام القزويني أن المقصود بالمجاز العقلي هو الإسناد نفسه، وأن هذا الإسناد هو إسناد غير حقيقي، أما الإسناد الحقيقي فهو الإسناد اللغوي، وهذا هو الأمر المُلبس الذي لو تجاوزه لحقق بحثاً أكثر نصاعةً؛ غير أنَّه، كسائر المؤلفين، كان محكوماً باعتبارات عقائدية لا يمكنه الانفكاك منها، ليس هنا مجال بحثها. أما الأمر الآخر فمخالفة القزويني للسكاكي في مبحث المجاز متعلقاً أساساً بالجانب المنهجي في حد ذاته؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما حافظ على شواهده وتعليقاته في بعض الأحيان، فعلى الرغم من مخالفته في مفهوم المجاز العقلي وما استدعاه ذلك من إعادة تصنيف المجاز العقلي في علم المعاني إلا أن ذلك لم يمنعه من الإفادة منه [1]، ومن الجدير بالذكر أنَّ تقرير عائدية الحقيقة أو المجاز إلى الإسناد نفسه هو مذهب عبد القاهر والزمخشري [2]، أما عند السكاكي فإن المجاز يكون نفس الكلام[3]

إنَّ الدلالة لا يمكن أن يحكم عليها إلا بمراعاة أمرين الأول: موقعها من الإسناد، والآخر: القرائن المرشدة إلى معناها المراد، ومن خلال هذين الاعتبارين تتبين دلالة اللفظ كونه حقيقة أو مجازاً، فالقرينة إما لفظية، أو معنوية، فاللفظية كما في قول أبي النجم: أفناهُ قيلُ اللهِ للشمسِ اطلعي[4]،أو غير لفظية كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور أو قيامه به عقلاً، كقولنا: محبتك جاءت بي إليك[5]، رأى القزويني ذلك، فمنه ما يكون خفياً كقول: سرتني رؤيتك، ومنها ما هو ظاهر كقوله تعالى: (فما ربحت تجارتهم)[6]

(١) التفكير البلاغي عند القزويني من خلال كتابيه تلخيص المفتاح والإيضاح إعداد الطالب الطاهر عفيف، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة واللأدب العربي، جامعة باتنة ـ١ـ الجزائر، ٢٠١٦ــ٢٠١٧، ص: ٥٣.

(٢) ينظر: الإيضاح: ٣٦.

(٣) ينظر:

(٤) من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي من قصيدة الرجز، وهو شطر لقوله: ميز عنه قنزعاً عن قنزع.. جذب الليالي أبطئي أو أسرعي، ينظر: معاهد التنصيص: ١/ ٢٧.

(٥) ينظر: الإيضاح: ٣٨.

(٦) البقرة: ١٦.

عرف القزويني المجاز: «إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو بتأول»[1]. فذكره الإسناد في تعريف المجاز قد يمثِّل رؤيته لمباحث البلاغة جميعاً، بوصفها مباحث غايتها تحليل الكلام والوقوف على معانيه، وأنَّ الكلام بكلِّ أنواعه هو نتاج نظام نحوي معين، وهذا النظام النحوي هو الذي حاول عبد القاهر الجرجاني أن يبحثه تحت مسمى (النظم)؛ غير أنَّ ما يلفت الانتباه هو أنَّ عبد القاهر الجرجاني عرَّف المجاز بأنه « كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين مما تجوز بها إليه وبين أصلها التي وضع له»[2]. فهل يُفهم من ذلك أنَّ الجرجاني كان يعني الكلمة مجردة من دون النظر إلى اعتبارات الإسناد؟ الجواب قطعاً لا، فالجرجاني أقام نظريته المسماة بالنظم، والتي تعني البلاغة بكل مكوناتها على علاقات الإسناد، ولكنَّه بلا شكٍّ وقف هنا عند الوجهة المعنوية للفظة باعتبارها محصلة من محصلات الإسناد، وقد دلَّ على ذلك بقوله: (وضع)، وبهذا لا يكون متجاهلاً لوظيفة الإسناد في إنشاء المجاز، فالإشارة إلى وضع الواضع لا تعني إلا تصرف المتكلم بالإسناد. أما القزوينيي فكان أكثر وضوحاً في التركيز على هذا الجانب، ولهذا أرى أنَّ بعض الباحثين قد نظر إلى مثل هذه الفروق في التعبيرات من زاوية ضيقة غير آخذ بنظر الاعتبار وجهات المؤلفين وما يقتضيه التعريف في المسألة المحددة، فمن ذلك أنَّ بعضهم رأى أنَّ «التصرف العقلي في علم المعاني أظهر من التصرف اللغوي فناسبه ذكر الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني» [3]، وهو ما دعا القزويني لضمهما في علم المعاني، فهذا التقرير وإنْ كان صحيحاً من هذه الوجهة؛ لكنَّه يفصل بين التصرف العقلي والتصرُّف اللغوي، ولو أرجع التصرفين لعلاقات الإسناد التي يتحكم بها المتكلم نفسه لوجد أنْ ليس ثمة تصرُّف لغوي مجرد؛ إذ أنَّ المتكلم هو الذي يتصرَّف باللغة، ومن هنا نعود إلى نفس المنطلق من النظر إلى الإسناد.

إنَّ مسألة إدراج القزويني لبحث الحقيقة والمجاز العقليين ضمن مباحث علم المعاني ما هي إلا صورة لما ينطوي عليه فكره النحوي؛ غير أنَّ معظم من تناول هذا الإدراج سواء أكان من القدماء أم من المحدثين لم ينظر إلى المسألة من هذه الزاوية، وإنما ناقشها من حيث الظاهر، فمثلاً اعترض التفتازاني على ضم القزويني هذا المبحث إلى المعاني على اعتبار أنَّ « علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث أنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية. فلا يكون داخلاً في علم المعاني وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه أو المسند» [4]،

(١) الإيضاح: ٥٨.
(٢) أسرار البلاغة: ٢٩٤.
(٣) استدراكات السعد على الخطيب في المطول دراسة بلاغية تحليلية، د. أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص: ٧٥.
(٤) المطول، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،

ولو أنَّ التفتازاني نظر إلى المسألة من زاوية أخرى تتعلق بالفكرة النحوية التي ينطلق منها القزويني والتي تتعلق بالإسناد لما رفض هذا الإدراج، وقد أيد التفتازاني بعضُ الباحثين المحدثين منطلقاً من الوجهة نفسها [١]. أما بعض الباحثين فقد دعم القزويني في توجهه.

إنَّ الإسناد في حقيقته هو من تصرُّف المتكلم، وهذا التصرف في تمازجه مع ملابسات الكلام يتحقق من خلاله وصف ذلك الكلام بالحقيقة أو المجاز، فهذا هو جوهر تفكير القزويني أما اختلافه في بعض التفاصيل التي قد يتوصل المتأمل فيها إلى ما يمكن أنْ يقرر تناقض القزويني فمردُّ ذلك كما ـ نوَّهنا ـــ إلى اختلاف وجهات البلاغيين من حيث المرجعيات الثقافية أو الفكرية أو العقائدية التي تحكم تفكير كلٍّ منهم، ولهذا فالقزويني أو غيره كانوا قد تحركوا ضمن مناطق فكرية محددة؛ بغية عدم المساس بتلك المرجعيات، ولو تمَّ تركيز البحوث على الجوانب الفنية مجرَّدة من تلك المحددات لاختلفت النتائج حتماً، ومن هنا يكون لزاماً على الباحث أنْ يعمل على تطوير الفكرة التي ركزت على مبحث معين لتشمل جميع المباحث، ما دامت المسوغات قائمة. ونسوق هذا الاستدراك احترازاً لاعتراضٍ قد يعترض هذا التقرير، ومفاده: أنَّ القزويني شايع مسألة بحث الحقيقة في المفرد في علم البيان، وفي هذا مخالفة لما حاولنا توكيده من أنَّ تفكيره البلاغي يستند إلى أساس نحوي، وقبل أن نناقش هذه المسألة نبين ما يأتي:

عرف القزويني علم المعاني بقوله: « علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال»[٢]. وعرف الحقيقة والمجاز العقلي العقليين، الحقيقة « أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر « والمجاز: « إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول «[٣].

وعرف علم البيان: «علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه»[٤].

وقال في الحقيقة والمجاز: « وقد يقيدان باللغويين. الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب «[٥]. والمجاز « مفعلن جاز المكان»[٦].

فمن يتأمل هذه التعريفات فسيجد أنَّ فيها تدرُّجاً يبدأ من الأساس الذي هو الإسناد وصولاً إلى إفرازات ذلك الإسناد، متمثِّلاً بصور الحقيقة والمجاز، فقد قصد القزويني بـ أحوال اللفظ وكيفية مطابقته لمقتضى الحال هو التصرُّف الذي يعمد إلى إليه المتكلم في إسناد ذلك اللفظ لغيره أو إسناد غيره له، وبعد أنْ

دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ٢٠١٣، ص: ١٩٣.

(١) القزويني وشروح التلخيص، د. أحمد مطلوب، منشورات مكتبة النهضة، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ط١، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م، ص: ٣٧٠.

(٢) الإيضاح، ص: ٢٢.

(٣) الإيضاح، ص: ٣٢.

(٤) الإيضاح، ص: ١٨٧.

(٥) الإيضاح، ص: ٢٢٩.

(٦) الإيضاح، ص: ٢٣٢.

تحقق من غاية الإسناد ذهب إلى بيان إفرازاته، وهو لا تعدو أن تكون حقيقة أو مجازاً أو لا حقيقة ولا مجازاً، كما في بعض صور الإسناد، ولم يهمل زاوية النظر إلى الحقيقة أو المجاز، فمنهما ما هو عقلي؛ بمعنى أنَّ العقل يحكم على حقيقته أو مجازه؛ لأنَّ الإسناد فيه ملتبس؛ غير أنَّ النظر إلى القرائن هو الذي يوضح وجهته، ثم انتقل إلى مرحلة النظر في إفرازات الإسناد التي ينتج من خلالها ألوان وطرق مختلفة للكلام، فإشارته إلى إيراد اللفظ لا تعني غير الإسناد، ثم أوغل في تفصيل ذلك بأنَّ صور الحقيقة والمجاز قد ينظر إليها من زوايا مختلفة، وذلك بقوله (يقيَّدان باللغويين)، فالنظر هنا إلى اللفظ الذي هو عنصر من عناصر الإسناد، وقد تقدم في بحثنا هذا أنَّ ذكر لفظة (لغة) تعني اللفظ، وبهذا فلا تختلف هذه الحقيقة ولا هذا المجاز عنهما في علم المعاني إلا بالنظر إليها من زاوية أخرى، وهو التي تنطلق من جزء من أجزاء الإسناد، بالنظر لكون التعبير حقيقياً أو مجازياً لينطلق منه إلى النظر في أقسام ذلك المجاز، ولنا أن نسجل هنا ما يأتي:

ـ لم يخرج القزويني عن إطار الفكرة النحوية في عائدية البلاغة للإسناد.

ـ الحديث عن المفرد لا يخلُّ بالفكرة الأساس؛ لأنَّ النظر للمسألة في هذا الموضع هو من زاوية محددة، يحاول فيها الإلمام بكل بمعطيات الإسناد، من خلال النظر في عناصره اللغوية، ولهذا نظر إلى الحقيقة وإلى المجاز في موضع آخر هو علم البيان من ناحية تقييدهما لغوياً، فقال: وقد يقيدان باللغويين، فنظر إليهما في هذا الموضع من زاوية اللفظ نفسه بوصفه عنصراً من عناصر الإسناد لبيان مزاياه؛ غير أنَّه مطمئنٌّ إلى فكرة أنَّ تلك المزايا إنما هي من إفرازات الإسناد، ولهذا لم يوافق السكاكي في إدخال أمثلة ما يسمى بالمجاز العقلي في مباحث البيان، وذلك ليدلِّلَ على أنَّ صورته ليست لفظية؛ بمعنى أنَّ المسألة لا تتعلق باللفظ واقعاً. إنما كان ذلك لغرض التقسيم الشكلي. أما المضمون فإنَّ الأساس فيه هو الإسناد، ولذلك أدخله في علم المعاني بوصفه مظهراً من مظاهر الإسناد، فقد رأى أن الحقيقة العقلية والمجاز العقلي هو الإسناد لا الكلام، ولذلك فهو موضوع قائم بذاته[1]. ولو عدنا إلى النظر في اختلاف وجهة نظر القزويني عن السكاكي في هذه المسألة فسنجد أنَّ لها ترابطاً وثيقاً مع المباحث الأخرى، فالاختلاف في كونهما عقليين أو لغويين له علاقة بموضوع صدق الخبر وكذبه الذي تقدمت وإن تعدى بحثهما موضوع الخبر كما أشار القزويني [2]، وبسبب هذا الترابط لم يذهب القزويني إلى بحث المسألة مجردة عمَّا حاول إثباته من رؤية سابقة، فكان يورد المسألة على سبيل الإشارة لكي تتعارض المباحث في ذهن القارئ؛ لأنَّها محكومة بقضايا فكرية وعقائدية لكلِّ مؤلف، ولهذا جاء عرض المسائل مقتضباً في معظم المواضع.

(١) ينظر: الإيضاح: ٣٢.
(٢) التلخيص: ٤.

الإسناد والدلالات البيانية

إنَّ من تجليات الاختلاف بين القزويني والسكاكي في الإسناد أو المسند هو ما ظهر في اختلاف رؤيتهما للاستعارة، وتحديداً في كون الاستعارة بالكناية مجازاً عقلياً أم أنها من المجاز اللغوي، فإن تقرير السكاكي بأن الاستعارة بالكناية هي من المجاز اللغوي يحدو بالقارئ إلى معرفة رأيه في المجاز العقلي، وقد بين القزويني أنّ السكاكي ينكر وجود المجاز العقلي بقوله « وأنكر السكاكي وجود المجاز العقلي في الكلام، وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية «[1]، فالاختلاف في الرؤية لتفسير صور الكلام بأنها مجاز عقلي أو أنها مجاز لغوي، فضلاً عن الاختلاف في توجيه الاستعارة بالكناية لأحدهما ناجم عن الاختلاف في النظر إلى موضع المجاز كونه في الفعل، أو في الفاعل، وكل ذلك له تعلق وثيق بالإسناد، ولعل هذا هو الصواب، وليس ثمة ظنٌّ بأنَّ السكاكي لم يكن مدركاً لهذه الوجهة؛ لكنه نظر إليهما من خلال انتقال الدلالة في اللفظ من حيث اللزوم، منطلقاً من اللفظ وتجلياته الخارجية. أما القزويني فقد كان ينطلق من الأساس الإسنادي.

وقد يتجلى الأمر بصورة أوضح في بحثه تداخل بعض صور التشبيه مع الاستعارة، فمرجع ذلك الاختلاف إلى التركيب الذي يحدث بسبب الإسناد؛ إذ يرى أن وقوع المشبه به خبراً أو حالاً، أو مفعولاً ثانياً، أو خبر كان وأخواتها مع وجود المشبه هو تشبيه وليس استعارة، وقد تدرَّج في بحث هذا التداخل فال: «إذا أجري في الكلام لفظ دلت القرينة على تشبيه شيء بمعناه فيكون ذلك على وجهين: أحدهما أن لا يكون المشبه مذكورًا ولا مقدراً، كقول: لقيت أسدا وأنت تريد رجلاً شجاعاً ولا خلاف أن هذا ليس تشبيها وأن الاسم فيه استعارة «[2]، ولابد من أن نشير هنا إلى أن غاية بحثنا ليس الوقوف على حقيقة هذه التعبيرات في كونها تشبيهاً أو استعارة. إنما الغاية هو الوقوف على المنطلق النحوي في تفكير القزويني، والذي يمثل مرجعية لتحديد صور التعبير، فتقريره هنا بأنَّ التعبير هو صورة من صور الاستعارة لاشكَّ في أنَّ مبعثه ينطلق من اعتبارات الإسناد والقرائن والسياق والمقام، وما إلى ذلك من ملابسات تتوضح من خلالها صورة المسند إليه والمسند فيتم إدراجه في التشبيه أو في الاستعارة. أما الوجه الآخر فقال عنه: « أن يكون المشبه مذكوراً أو مقدراً فاسم المشبه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر كخبر كان وإن والمفعول الثاني لباب (علمت) والحال. فالأصح أنه يسمى تشبيها وأن الاسم فيه لا يسمى استعارة»[3]. وقد بيَّن القزويني سبب هذا التقرير بأن «الاسم إذا وقع هذه المواقع فالكلام موضوع لإثبات معناه... فإذا قيل: زيد أسد، فقد وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معنى

(١) الإيضاح: ٤٠، وينظر: مفتاح العلوم: ٥١١.

(٢) الإيضاح، ص: ٢٤١.

(٣) الإيضاح ص: ٢٤١.

الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه فيكون خليقا بأن يسمى تشبيهاً، فإن الاسم فيها لم يجتلب لإثبات معناه للشيء كما إذا قلت: جاءني أسد ورأيت أسدا فإن الكلام في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعا من الأسد والرؤية واقعة منك عليه. لا لإثبات معنى الأسد لشيء فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه وصار قصد التشبيه مكنوناً في الضمير لا يعلم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر»[1]. ولفهم هذا الكلام علينا أن نجري المثال الذي تناوله على الإسناد، وعلى النحو الآتي: زيد ــمسند إليه. أسد ــ مسند. غاية الإسناد: إثبات صفة الأسدية (المسند) إلى المسند إليه.

وفي هذا التعبير يمتنع إسناد هذه الصفة للمسند إليه إلا على سبيل التشبيه. أما في تعبير: جاءني أسد فإن الكلام يكون جارياً لإثبات المجيء لا لإثبات معنى الأسد، فالفرق بين التعبيرين هو أنَّ أحدهما لإثبات الصفة للمسند ليس حقيقة، والأخرى لإثبات الإسناد حقيقة للفظ؛ لكن على سبيل التخيُّل، فالأول تشبيه والآخر استعارة، والمسند إليه (الحقيقي) في أحد التعبيرين محذوف، فقال عنه « إذا لم يكن المشبه مذكوراً جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له فلا يعلم قصد التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل بخلاف الحالة الثانية فإنه يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكوراً أو مقدراً »[2].

إنَّ ما يعني بحثنا هذا في موضوع الفرق بين التشبيه والاستعارة هو ما تدعم الفكرة القائلة أنَّ التفريق يقع من خلال النظر إلى التعبيرات من زوايا مختلفة، وقد لمسنا هذه الفكرة في إجراءات القزويني مع إشاراته في بعض المواضع لهذه الزوايا، فقد قال: « ومن الناس من ذهب إلى أنَّ الاسم في الحالة الثانية استعارة لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه، وهذا الخلاف لفظي راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح وما اخترناه هو الأقرب لما أوضحنا من المناسبة»[3]، فما يعنيه بـ (اللفظي) هو أنَّ زاوية النظر في هذا الموضع تنطلق من اللفظ الواقع تشبيهاً أو استعارة، فبالنظر إلى اللفظ وعلاقته بالملابسات التعبيرية يتبين كونه تشبيهاً أو استعارة، ولذلك نجد إشارات صريحة إلى ذكر اسم المشبه؛ إذ يقول: «غير أنَّ الشيخ عبد القاهر قال: فإن أبيت إلا أن تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فإن حسن دخول أدوات التشبيه لا يحسن إطلاقه وذلك كأن يكون اسم المشبه به معرفة كقولك: زيد الأسد.. وهو شمس النهار»، فاسم المشبه به (الأسد) هو المسند، والمسند إليه زيد، والمنطلق في التفريق هنا هو النظر إلى اللفظ. غير أنَّ النظر إلى اللفظ لا يغني عن النظر إلى التركيب الذي عماده الإسناد، فنجد أنَّ

(١) الإيضاح، ص: ٢٤١.

(٢) الإيضاح، ص: ٢٤٢.

(٣) الإيضاح، ص: ٢٤٢.

المصطلحات النحوية التي تمثّل الوظائف الإسنادية في التركيب هي الفاعلة في إنتاج صور الكلام فمن ذلك ما أشار إليه القزويني: « وإن لم يكن اسم المشبه به خبراً للمشبه ولا في حكم الخبر كقولهم: رأيت بفلان أسداً، ولقيني منه أسد. سمي تجريداً ولم يسم استعارة؛ لأنه أنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له، إما باستعماله فيه أو بإثبات معناه له، والاسم في مثل هذا غير جارٍ على المشبه »[1]. نخلص مما تقدم أنَّ الخلاف في تحديد المصطلحات ناجم عن اختلاف زوايا النظر، فمنهم من ينظر إلى الإسناد، ومنهم من ينظر إلى عنصر من عناصر الإسناد، وهو اللفظ، وإنَّ النظر إلى زاوية اللفظ هي المنطلق في إطلاق تسمية مجاز لغوي أو حقيقة لغوية، يقول: « والدليل على أنَّ الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه، ولا لأمر أعم منهما كأسد فإنه موضوع للسبع المخصوص، ولا للشجاع مطلقاً؛ لأنه لو كان موضوعاً لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، وأيضاً لو كان موضوعاً للشجاع مطلقاً لكان وصفاً لا اسم جنس»[2]، وقال أيضاً: « وقيل الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أن التصرَّف فيها في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه»[3].

إن اختلاف وجهات النظر المتقدمة في تسميته تشبيهاً أو استعارة ما هو إلا تداخل في التنظير يتقارب أحياناً كثيرة في جوهره عندما يتعلق الأمر بالإجراء؛ وهذا ما تبين عند عرض الآراء؛ غير أنَّ ذلك قد يكون عاملاً من عوامل دفع البحث باتجاه التفكير بالفاعلية النحوية، فوجهة بحث القزويني للتشبيه والذي يعدُّ تأسيساً لبحثه المجاز والاستعارة ما هي إلَّا صورة مما ينطوي عليه ذهنه من تفكير نحوي، فمعنى أنْ يكون الاختلاف لفظياً هو أنَّ بحثه قد عبر مرحلة البحث في الإسناد إلى تجليات ذلك الإسناد في عناصره الأساسية التي هي الألفاظ، وليس أدلَّ على ذلك من تقسيم المجاز إلى مفرد ومركب، فالمجاز المفرد وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له لا في اصطلاح به التخاطب، ولا في غيره، وهو لغوي وشرعي وعرفي،والمركب « اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة، والمجاز المفرد أما مرسل أو استعارة[4]، فهذه التعبيرات لا تقوم إلا من خلال العلاقات النحوية بين الألفاظ. وقد استدعى بحثه للمجاز أن يتكلم على الحقيقة فعرف الحقيقة بأنها « الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، ففي هذا التعريف يبرز جانب مهم هو الاستعمال، ويعني تصرُّف المتكلم في الإسناد، وقد قسم الحقيقية كذلك إلى: لغوية وشرعية وعرفية خاصة وعامة، آخذاً بنظر الاعتبار: أن لا وجود

(١) الإيضاح، ص: ٢٤٢.
(٢) الإيضاح، ص: ٢٤٤.
(٣) الإيضاح، ص: ٢٤٤.
(٤) الإيضاح: ٢٢٩ــ ٢٣٢.

لدلالة الحقيقة أو دلالة المجاز إلا بالاستعمال الذي هو التصرُّف في الإسناد.

وعليه يكون الإقرار بحقيقة اللفظ أو مجازيته متوقفاً على أمرين:

ـ الاستعمال الذي يتبين بالإسناد.

ـ السياق الذي وردت فيه اللفظ، وقد عبر عنه القزويني باصطلاح التخاطب.

الخاتمة ونتائج البحث

أهم ما توصل إليه البحث يتلخص بما يأتي:

* حاول البحث أن يبتعد عن اشتغالات النحو الآلي أو الصوري إلى ولوج منطقة النحوي الوظيفي انسجاماً مع التفكير النحوي الذي ينطوي عليه القزويني.

* بيَّن البحث أنَّ منطلق النحو هو الإسناد، وأنَّه هو الممثل للنظام النحوي الذي يظهر عليه الكلام.

* اشتغل البحث على محاولة توسعة مفهوم الإسناد ليتعدى حدود الجملة المجردة إلى الكلام عموماً، وقد عرض أقسام الإسناد من الوجهة النحوية والوجهة البلاغية.

* حاول البحث بيان أهمية دراسة القزويني للإسناد سواء أكان ذلك من خلال الدراسة المباشرة أو بوصفه العنصر الأساس الذي تنطوي عليه الفكرة النحوية.

* بين البحث أنَّ أهم إجراءات القزويني في إبراز وظيفة الإسناد هي ضمه لمبحث الحقيقة والمجاز إلى علم المعاني.

* أظهر البحث اقتران فكرة الإسناد عند القزويني مقترناً بالاستعمال والمقام والسياق، وهو ما يقرَّب تفكيره من الدرس اللساني الحديث.

* عرض البحث الجهود النحوية للقزويني، المباشرة وغير المباشرة، وذلك في علم المعاني وعلم البيان.

* بين البحث أن أهم المواضع التي تركزت فيها جهود القزويني في إبراز الوظائف النحوية في البلاغة هي محاولة إيجاد الفروق بين التشبيه والاستعارة؛ إذ تبين أن مظان التفكير البلاغي عنده هي مظان نحوية تتعلق بتصوره لوظيفة الإسناد.

المصادر والمراجع

* آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم. دراسة في ضوء المنهج الوظيفي. إعداد: نوري خذري، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٨ـ ٢٠٠٩م.

* إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: تأليف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني المتوفى ٩٢٣هـ، ضبطه وصححه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان دط ت.

* استدراكات السعد على الخطيب في المطول دراسة بلاغية تحليلية، د. أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص: ٧٥.

* الأسلوب والنحو، دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ببعض الظواهر النحوية، محمد عبد الله جبر، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع.

* أسلوبية الحجاج التداولي البلاغي، تنظير وتطبيق على السور المكية: د: مثنى كاظم صادق، منشورات ضفاف، دار ومكتبة عدنان، شارع المتنبي، ط١، ١٤٣٦ـ ٢٠١٥م.

* إسناد الفعل، رسمية حمد المياح، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٦٥م.

* الأصمعيات، إعداد: أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي المتوفى ٢١٦هـ، شرح وتحقيق: مجيد طرا، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

* الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط٧، ١٩٨٦م.

* أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي (٤٥٠ـ ٥٤٢هـ) مطبعة المدني بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تصنيف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

* الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٣م.

* بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصعيدي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة طبعة نهاية القرن، ١٤٢٠ه - ١٩٩٩م.

* بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.

* تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنه ٣٩٨هـ. تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

* التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تصنيف محب الدين محمد بن يوسف التميمي الشافعي المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨هـ، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

* تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ٤٦٧ هـ - ٥٣٨ هـ، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

* التفكير البلاغي عند القزويني من خلال كتابيه تلخيص المفتاح والإيضاح إعداد الطالب

الطاهر عفيف، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة واللأدب العربي، جامعة باتنة ـ١ـ الجزائز، ٢٠١٦ــ ٢٠١٧م.

* التلخيص في علوم البلاغة، تأليف الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن محمد، المتوفى ٧٣٩هـ. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العربية لبنان، ط١، ١٤٢٢هـــ ٢٠٠١م

* تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ٢٨٢ـ ٣٧٠هـ، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

* الجمل التي لامحل لها من الإعراب في القرآن الكريم، دراسة نحوية، طلال يحيى ابراهيم، كلية الآداب، جامعة الموصل ١٩٩٦م.

* الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ناشرون وموزعون، الاردن، ط٢، ١٤٢٧هـــ ٢٠٠٧م.

* الجهود البلاغية للتفتازاني، ثناء عياش، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٦م.

* الخصائص، صنعة: أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية القاهرة، دط.

* ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة أبي اليقاء عبد الله العكبري البغدادي، ضبط نصوصه وأعد فهارسه: د. عمر فاروق الطباع، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

* سر الفصاحة للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلي المتوفى سنة ٤٦٦هـ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٢هـــ ١٩٨٢م.

* الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تألف: د خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م: ٣٩٨.

* الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين، د: ميثم محمد علي، المركز الوطني لعلوم القرآن والتراث الإقرائي ـ سلسلة الإصدارات العلمية، مطبعة النماء، ط١، ١٤٣٠ ـ ٢٠٠٩م.

* عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تأليف: الشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٧٣هـ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العربية لبنان، ط١، ١٤٢٢هـــ ٢٠٠١م.

* في النحو العربي، نقد وتوجيه. د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٦٤م.

* القزويني وشروح التلخيص، د. أحمد مطلوب، منشورات مكتبة النهضة، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ط١، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

* قضايا الإسناد في الجملة العربية، إعداد: علي كنعان بشير، كلية الآداب جامعة الموصل، ١٤٢٧ــ ٢٠٠٦م.

* الكتاب، كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

* كتاب العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب للعالم العلامة اللغوي الشاعر المشهور الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني. مطبعة القديس بيروت ١٨٨٣م.

* كتاب العين، لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ١٧٥هـ. تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، منشورات مؤسسة الأعلمي، لبنان.

* كتاب دلائل الإعجاز، تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، المتوفى: ٤٧١ـ أو ٤٧٤هـ، قراءة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م، ص: ٢٧٨.

* الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن علي الباري الأهدل على متممة الآجرومية تأليف: محمد بن محمد بن علي الرعيني الشهير بالحطاب رحمهما الله، ويليه: منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية، تأليف: العلامة عبد الله يحيى الشعبي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١١، ٢٠١٧م.

* المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: المديني، أبو موسى محمد بن أبي بكر، ت ٥٨١هـ، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي ط١، دار المدني، المدينة المنورة، ١٩٨٦م.

* المخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، د. خليل ابراهيم حفال، دار احياء التراث العربي بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٦٩م.

* المصباح في المعاني والبيان والبديع، تأليف: بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، دت.

* المطول، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ٢٠١٣م.

* معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، المتوفى سنة ٢٠٧هـ، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

* معجم التعريفات، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، ٨١٦هـ ـ ١٤١٣م، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، دت.

* معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت.

* المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار

الإسلامي، ط٢، ٢٠٠٧م.

* مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صابر الحباشة دار صفحات للدراسات والنشر، الإصدار الأول، سوريا، دمشق ٢٠١١م.

* مفتاح العلوم، تأليف: أبي يعقوب، يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ، د. عبد الحميد هنداوي منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٠ــ ٢٠٠٠م.

* من البنية الجملية إلى البنية الكونية، والوظيفة. المفعول. أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٧م.

* المنهج البلاغي عند الجرجاني والقزويني، دراسة مقارنة في كتابيها الأسرار والتلخيص، حيدر حسين عبيد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٢م.

* النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ١٩٧٩م.

* نحو نظرية ووظيفية للنحو العربي، يحيى بعيطيش، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٦م.

* نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي، دراسة تحليلية في النقد والبلاغة، د. عمر إدريس عبد المطلب، الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.